

المنظمة الفلسطينية لحقوق الإنسان ("حقوق")

ورقة تقييم وتقدير موقف رقم (2)

غزة واليوم التالي للحرب يتطلب اولاً وثانياً وثالثاً

الوقف الفوري لإطلاق النار حيث لم يعد الأمر يحتمل المماثلة وشراء الوقت

تشعر المنظمة الفلسطينية لحقوق الإنسان (حقوق) بالاسى والقلق العميق جراء الاستخفاف والاستهتار بالمعايير القانونية الدولية، ولاسيما القانون الدولي لحقوق الإنسان (الذي لا يتوقف العمل به في حالات الصراع المسلح) والقانون الدولي الإنساني (الذي يقع ضمن اختصاصه تنفيذ وحماية معايير حقوق الإنسان في ما يتعلق بالسكان المدنيين في حالات الصراع المسلح بمن فيهم السكان الواقعون تحت الإحتلال وهو ملزم لكافة أطراف الصراع) كمصدرين متكاملين ويعزز أحدهما الآخر؛ وإزاء الأعمال العدائية الاجرامية الوحشية المستمرة في غزة، وتشير "حقوق" في هذا المضمار، إلى أن الأنظمة والقوانين إنما وضعت من أجل الإنسان أولاً، وحقوقه غير القابلة للمساومة.

إن الهجمات الممنهجة بحق المدنيين، ولاسيما في مدينة غزة وشمالها، وإخضاع قاطنيتها عمداً لحصار محكم يمنع وصول كافة الاحتياجات الأساسية الضرورية للحياة من مياه الشرب والغذاء والدواء والوقود ومستلزمات المستشفيات الأولية لمعالجة الجرحى، ناهيك عن الاستهداف المتعمد للمستشفيات بأطقمها الطبية ومرضاها وجرحاها، ولاسيما الأطفال منهم والأعيان المدنية والمرافق التابعة للأمم المتحدة وخصوصاً التابعه لوكالة غوث وتشغيل لاجئي فلسطين "الأونروا"، حيث يشكل اللاجئيين ٧٥ في المئة من سكان قطاع غزة المحرّمون بموجب قوانين جائرة تعسفية تميز ضد كل من هو ليس يهودياً من العودة إلى أراضيهم وديارهم منذ ٧٥ عاماً، ومازالوا يعانون من استبداد الإحتلال، وهم أصحاب الحق بالدفاع عن أنفسهم ومقاومة المحتل وفق المواثيق والاتفاقيات والقرارات الدولية.¹ إذ يراد من هذا الحصار تدميرهم جزئياً أو كلياً وإبعادهم من خلال التهجير القسري الجماعي الذي يصل إلى حد التطهير العرقي.

إن ماجرى في غزة من جرائم جسيمة وخطيرة بحق المدنيين والارتفاع الحاد والمتزايد بشكل مستمر لأعداد القتلى والجرحى في صفوفهم حيث أسفرت العمليات العدائية الاجرامية لاسيما الإفراط بالقصف العشوائي الوحشي العنيف غير المسبوق وغير المتناسب واستعمال أسلحة محظور استعمالها لاسيما ضد المدنيين (مثل الفسفور الأبيض) والتي نتج عنها مقتل ما يزيد عن 11,300 وجرح ما لا يقل عن 28,200، وفقدان ما يفوق عن 3,250 حتى يومنا هذا، غالبيتهم العظمى من الأطفال والنساء والمسنين ومنهم 102 من موظفين الأمم المتحدة الأونروا و 238 من العاملين في القطاع الصحي و 50 من المراسلين والصحفيين، ناهيك عما يحصل في الضفة الغربية حيث قتل الجيش الإسرائيلي والمستوطنون الإسرائيليون 193 فلسطينياً، وتم تهجير أعداد كبيرة من أراضيهم.

¹ ينص القرار 3236 الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في جلستها رقم 2296 بتاريخ 22 تشرين الثاني/نوفمبر 1974، على: "حقوق الشعب الفلسطيني في فلسطين، غير القابلة للتصرف، وخاصة (أ) الحق في تقرير مصيره دون تدخل خارجي؛ (ب) الحق في الاستقلال والسيادة الوطنيين". وقد اعتمدت الجمعية العامة بتاريخ 4 ديسمبر 1986 قراراً تاريخياً حول حق الشعوب في تقرير مصيرها، مستندة إلى قرارات 1514 لعام 1960 أشار في الديباج إلى قرارات تتعلق بناميبيا وجنوب أفريقيا وفلسطين، يؤكد في نقطه الثانية: "على شرعية كفاح الشعوب من أجل استقلالها وسلامة أراضيها ووحدتها الوطنية، والتحرر من السيطرة الاستعمارية والفصل العنصري والاحتلال الأجنبي بكل الوسائل المتاحة، بما في ذلك الكفاح المسلح".

وما يجري في غزة، يتعدى، وفق نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، ولاسيما المواد ٧ و٨، جرائم الحرب وصولاً لجرائم ضد الإنسانية، بل وجرائم إبادة جماعية،² ولا يمكن وضعه أو قبوله أو تبريره على أنه ردة فعل إسرائيلية انتقامية، وحق الدفاع عن النفس (ولابد هنا من إعادة التذكير بإنها قوة احتلال) بل يتطلب ذلك المساءلة والمحاسبة، هذا بالإضافة إلى أن هذه الجرائم لاتخضع لأي تقادم، وتشمل عملية المساءلة والمحاسبة، ليس فقط المرتكبين، بل أيضاً المتسترين والداعمين.³

تكرر "حقوق" ادانتها الصارمة لجميع الأعمال العدائية المستمرة واستهداف مدنيين واتخاذهم رهائن، وتستتكر بأشد العبارات جريمة استهداف المستشفيات ومنع المرضى والمصابين، ولاسيما الأطفال من الحق في العلاج والحياة. وتكرر أيضاً دعوتها وبالحاح لوقف فوري وغير مشروط لإطلاق النار وفتح كافة المعابر وإدخال كافة الاحتياجات واللوازم المطلوبة، وضمان وصولها لكافة مناطق قطاع غزة، من جنوبه إلى شماله، للحؤول دون وصول القطاع إلى مرحلة لا يحمدها ولا يمكن التعافي منها، وتدعو كذلك إلى الإفراج عن جميع الرهائن المدنيين المحتجزين لدى جميع الأطراف.

وتأكد حقوق أن ما دون ذلك لا يمكنه إيصالنا إلى اليوم التالي، على الأقل في المدى المنظور، ومن دون المخاطرة بتساع رقعته الصراع المسلح وإنضمام محاور أخرى إليه، وتفاقم الأزمة والخسائر وكلفة الحرب وما يرافق ذلك من أعباء إضافية ذات طابع كارثي على المجتمعات والاقتصاد العالمي المأزوم أصلاً، ونتائج وخيمة تقضي على الآمال الضئيلة أساساً لعملية السلام، ويقوض مصداقية القوانين والمواثيق الدولية والالتزام بها.

أما إن وصلنا إلى اليوم التالي المرتقب، يهم حقوق أن توضح أنه يجب ان يُستغل كمرحلة انتقالية مؤقتة يصار فيها إلى تضييد جراح غزة وإعادة إعمارها، وترتيب البيت الفلسطيني الداخلي (ويمكن الارتكاز من حيث المبدأ إلى مبادرة رئيس الوزراء السابق سلام فياض والبناء عليها - مبادرة للحل الفوري) واغتنام فرصة تبني المملكة العربية السعودية في القمة المشتركة العربية الإسلامية الأخيرة عقد مؤتمر دولي للسلام، والإعداد لإحياء عملية السلام وفق خيار حل الدولتين والمبادرة العربية، مع الإشارة إلى فرصة أخرى تتمثل بإعلان النرويج مؤخرًا استعدادها لإستضافتها مسار إحياء عملية السلام التي توسطت فيها في أواخر سنوات الثمانينات ومطلع التسعينيات من القرن الماضي، وقاد إلى ما عُرف باتفاق أوسلو، على أن تكون مبنية على أسس سليمة عادلة هذه المرة، تعالج كافة الأسباب الجذرية لأساس المشكلة والمسببة لكل الأعمال العنيفة المشروعة وغير المشروعة وغير المبرره، وهي الإحتلال في المقام الأول، والذي يجب انهاء جميع أشكاله بما في ذلك إيجاد حل للمستوطنات؛ وفي المقام الثاني موضوع القدس الشرقية؛ وفي المقام الثالث والأهم، على الأقل بالنسبة لـ"حقوق" واللجنتين، وهو إيجاد حل عادل لقضية اللاجئين، يرتضونه ولا يقابضهم على حقهم بالعودة.

يجب أخذ العبر من ما آلت إليه الأمور خلال العقود الثلاثة الماضية، نتيجة لفشل المجتمع الدولي الذريع في إنفاذ القرارات الأممية ذات الصلة بالمسألة الفلسطينية، وفشل القيميين على عملية السلام في إنتاج حل للصراع المستمر، يلي الحد الأدنى من الحقوق الإنسانية والسياسية، الجماعية والفردية للفلسطينيين، حيث يراقب اللاجئين الفلسطينيين باهتمام، وقلوبهم مثقلة وملئمة باليأس، مع القلق المتزايد من أن عيشهم في ظروف مزرية مماثلة قد يجعلهم أكثر عرضة لتبني أساليب عنيفة تؤثر بشكل كبير على دول المنطقة، مع ما يحمله ذلك من تداعيات سلبية على المجتمع الدولي، ولاسيما الدول الأوروبية وخصوصاً تلك الواقعة على ضفة البحر المتوسط، فهناك حاجة لمزيد من الجهود الدولية للاهتمام باللاجئين الفلسطينيين في كل من لبنان وسوريا ومعالجة أوضاعهم الحقوقية والإنسانية بما يتكامل مع الحل النهائي المستند إلى قرارات الشرعية الدولية وحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني.

² يمكن الاطلاع على نظام روما الأساسي، في موقع الأمم المتحدة، في الرابط الإلكتروني التالي:

[https://legal.un.org/icc/statute/arabic/rome_statute\(a\)](https://legal.un.org/icc/statute/arabic/rome_statute(a))

³ أكد قرار "دائرة الاستئناف التابعة للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا" في "قضية سيروميا (12 آذار/مارس 2008، الفقرة 161)، أن ارتكاب إبادة جماعية لا يقتصر على الاقتراب المباشر والبدني وأن الأفعال الأخرى يمكن أن تشكل مشاركة مباشرة في الفعل الجنائي للجريمة، وخصوصاً المعاونة والتحريض، فضلاً عن الإغراء والتحريض المباشر والعلمي لارتكاب إبادة جماعية." وللمزيد عن ذلك انظر البند (ب) في فقرة "السوابق القضائية" تحت عنوان "التحريض المباشر والعلمي لارتكاب الإبادة الجماعية"، في "القاموس العلمي للقانون الإنساني" المنشور في موقع أطباء بلا حدود، في الرابط الإلكتروني التالي: <https://ar.guide-humanitarian-law.org/content/article/5/bd-jm-yw>

Palestinian Human Rights Organization (PHRO)

Position assessment paper (2)

Gaza and the day after the war require: firstly, secondly, and thirdly

An immediate ceasefire, as it is no longer possible to procrastinate and buy time

The Palestinian Human Rights Organization (PHRO) is deeply appalled and concerned by the disregard and disdain for international legal standards, especially the International Human Rights Law which continues in times of war and the International Humanitarian Law that is intended to protect the human rights of people in armed conflict including the population under occupation, and it is binding on all parties to the conflict, as two complementary and mutually reinforcing instruments. In the face of the ongoing brutal criminal and unlawful hostilities in Gaza, PHRO points out in this regard that the protocols and laws were established for the sake of humanity first, and their non-negotiable rights.

The systematic attacks against civilians, especially in Gaza City and its north, and deliberately subjecting its residents to a tight siege, preventing the access of all basic needs necessary for life, including drinking water, food, medicine, fuel, and primary hospital supplies for treating the wounded, in addition to the deliberate targeting of hospitals, public figures, and United Nations facilities, especially those affiliated to "UNRWA". It is worth mention that the refugees constitute 75% of the population of the Gaza Strip, and have been deprived under unjust and arbitrary laws that discriminate against anyone who is not Jewish from returning to their lands and homes for 75 years and are still suffering from the totalitarian occupation. They are the ones who have the right to defend themselves and resist the occupier as stipulated in international treaties, agreements and resolutions⁴, whereby this siege is intended to partially or completely destroy them and deport them through mass forced displacement which amounts to ethnic cleansing.

The alarming and dangerous crimes taking place in Gaza against civilians causing a consistent increase in the number of dead and wounded is disturbing. As a result of the continuous and excessive indiscriminate, brutal, violent, unprecedented and disproportionate bombing, and the use of weapons banned under international law, such as white phosphorous against civilians, the attacks have resulted in the killing of more than 11,300 and wounding of more than 28,200, and approximately 3,250 are reported missing, the vast majority of whom are children, women and elderly. Among those who are killed, there are more than 102 UNRWA employees, 238 medical workers, 50 correspondents and journalists. This is not mentioning what is happening in the West Bank, where the Israeli army and Israeli settlers killed 193 Palestinians, and a large numbers of Palestinians were displaced from their homes.

What is happening in Gaza, according to the Rome Statute of the International Criminal Court, especially Articles 6, 7, and 8, goes beyond war crimes to crimes against humanity and even genocide⁵, and it cannot be accepted, or justified under the pretext of an Israeli retaliatory response and the right to self-defense. Israel is an occupying force, and this requires accountability, in addition, these crimes are not subject to any statute of limitations, and the process of accountability includes not only the perpetrators, but also those accomplices who justify and / or support.⁶

⁴ Resolution 3236, adopted by the United Nations General Assembly at its 2296th session on November 22, 1974, stipulates: "The rights of the Palestinian people to Palestine, inalienable, especially (a) the right to self-determination without external interference; (b) The right to national independence and sovereignty."

On December 4, 1986, the General Assembly adopted a historic resolution on the right of peoples to self-determination, based on Resolutions 1514 of 1960. He referred in the preamble to resolutions related to Namibia, South Africa, and Palestine, affirming in his second point: "On the legitimacy of the struggle of peoples for their independence, territorial integrity, and unity." Patriotism, freedom from domination, apartheid and foreign occupation by all available means, including armed struggle. Source: United Nations website, at the following "<https://www.un.org/unispal/wp-content/uploads/2016/05/ARES3236XXIX.pdf>

⁵ The Rome Statute, United Nations website at the following :<https://www.icc-cpi.int/sites/default/files/RS-Eng.pdf>

⁶ The decision of the Appeals Chamber of the International Criminal Tribunal for Rwanda in the Seromba Case (12 March 2008, para. 161) affirmed that the commission of genocide is not limited to direct and physical proximity and that other acts can constitute direct participation in the criminal act of the crime, in particular Aiding and abetting, as well as direct and public

PHRO reiterates its strict condemnation of all ongoing hostilities and the targeting of civilians and taking them hostage. It denounces in the strongest terms the crime of targeting hospitals and preventing the patients and wounded, especially children, from their right to treatment and life. It also reiterates its urgent call for an immediate and unconditional ceasefire, the opening of all crossings, the entry of all required needs and supplies, and ensuring their access to all areas of the Gaza Strip from south to north, in order to prevent Gaza strip from reaching an undesirable stage and it becomes unrecoverable. It also calls for the release of all civilian hostages held by all parties.

PHRO confirm that anything less, cannot bring us to the next day, at least in the near future, without risking the expansion of the armed conflict and the joining of other forces, exacerbating the crisis, losses, and the cost of war, accompanied with additional burdens of a catastrophic nature on societies and the global economy that are already in crisis. These dire consequences will destroy and undermine whatever little hope is left for peace and any commitment to human rights and the relevant instruments and laws.

However, if we reach the next expected day, it is important for **PHRO** to clarify that it must be used as a transitional phase to allow Gaza to heal, reconstruct and get the Palestinian internal affairs in order. In principle, the initiative for an immediate solution of the former Prime Minister Salam Fayyad can be adopted and built upon; taking advantage of the opportunity of the Kingdom of Saudi Arabia adopting, in the recent joint Arab-Islamic summit, the holding of an international peace conference; and preparing to revive the peace process in accordance with the two-state solution option and the Arab initiative. We also note that another opportunity represented by Norway's recent announcement of its readiness to host the process of reviving the peace process that it mediated in the late 80's and early 90's, which led to what was known as the Oslo Accords.

The initiatives can revive the peace process, hopefully on comprehensive, impartial and just foundations this time, addressing the root causes of the problem that lead to legitimate and illegitimate violence, namely, first the occupation and all its forms must be ended, including finding a solution to the settlements; second, the issue of Jerusalem; and third, the refugees issue which is the most important issue, at least for **PHRO** and the refugees, to find a just solution to their problem that they accept and that does not trade them in exchange for their right to return.

We should take what happened in the last three decades as lessons of what happened as a result of the utter failure of the international community to implement UN resolutions related to the Palestinian issue, and the failure of those in charge of the peace process to produce a solution to the ongoing conflict that fulfills the minimum human, political, collective and individual rights of the Palestinians. As the Palestinian refugees witness attentively the atrocities committed in Gaza, burdened with heavy hearts and filled with despair, their growing concern that, residing in similarly dire conditions, they may become more susceptible to turning to violent approaches that will critically affect the countries of the region, and has negative repercussions on the international community, especially the European countries and more specifically countries located along the Mediterranean. There is a need for more international efforts to pay attention to the Palestinian refugees in both Lebanon and Syria and address their legal and humanitarian conditions in a way that is integrated with the final solution based on Resolutions of international legitimacy and the right to self-determination for the Palestinian people.

***PHRO** is an independent non-governmental organization, established in 1997, recognized in Lebanon under registration no. 36/AD and works for promoting, protecting and defending the Human Rights of the Palestinian Refugees in MENA region.*

***PHRO** is a member of the international Federation for Human Rights (FIDH) and the EuroMED rights and the Arab Organization for Human Rights (AOHR).*

المنظمة الفلسطينية لحقوق الإنسان (PHRO) هي منظمة مستقلة، غير حكومية، غير حزبية وغير ربحية، تأسست في العام 1997 ومشهورة في لبنان بموجب علم وخبر / 32 أ.د. تعمل المنظمة على تعزيز وحماية والدفاع عن حقوق الإنسان للاجئين الفلسطينيين في لبنان، وعلى نطاق أوسع، منطقة الشرق الأوسط وهذا تتمتع المنظمة بعضوية كل من الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان (FIDH) والشبكة الأوروبية متوسطة لحقوق الإنسان (Euro-Med Rights) والمنظمة العربية لحقوق الإنسان (AOHR)

inducement and incitement to commit genocide.” For more on this, see item (b) in the paragraph “Judicial precedents” under the title “Direct and public incitement to commit genocide”, in the “Scientific Dictionary of Humanitarian Law” published on the Doctors without Borders website, at the following. <https://guide-humanitarian-law.org/content/article/3/genocide-1/>